مذكرة تفاهم بين
حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية
للتعاون من أجل التنمية للفترة 2021-2023

إنّ حكومة الجمهورية التونسية، ممثّلة في وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وحكومة الجمهورية الإيطالية، ممثّلة في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، المشار إليهما فيما يلي بالطرفين،

نظرا

للروابط التاريخية المتميزة بين البلدين والإرادة المشتركة في تعزيز علاقات التعاون والشراكة.

نظرا

لبروتوكول التعاون الفني بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية الممضى بتونس في 5 أكتوبر 2001.

وتذكيرا

بالتحديات المشتركة التي يتعين على البلدين مواجهتها والفرص التي يتعين عليهما إنتهازها وإستغلالها على ضوء القرب الجغرافي وروابط الصداقة التاريخية والمصالح المشتركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية.

ومراعاة

- للدعم من أجل إرساء تنمية شاملة وعادلة في تونس والجهود التي يبذلها الطرفين للحد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وتحقيق انتعاشة بما يساهم في دعم الصمود والازدهار من خلال دعم إمكانيات التنمية المستدامة المتاحة على المدى الطويل.

وبإعتبار أنّ

مذكرة التفاهم للتعاون من أجل التنمية للفترة 2017-2020، الموقعة في روما، يوم 9 فيفري 2017، قد خصّصت مبلغ 165.5 مليون أورو، وقع الرفع فيه بعدها بـ25 مليون أورو بعنوان القسط الثاني من برنامج تحويل الديون التونسية و بـ20 مليون أورو من صندوق الودائع والقروض الإيطالي.

وبما أنّ

الموارد المالية بعنوان الفترة 2017-2020 قد تمّ تخصيصها ما عدى مبلغ الـ 45 مليون أورو في شكل قرض المرصود للتنمية الجهوية والمحلية.

وبالنظر إلى

الاتفاق على إعادة تخصيص المبلغ المشار إليه أعلاه في إطار إعتمادات 2021-2023، موضوع مذكرة التفاهم هذه، وذلك للمساهمة في إنعاش الإقتصاد التونسي لفترة ما بعد جائحة كوفيد 19.

وبإعتبار أن

الجانب الإيطالي قد عبّر عن رغبته في مواصلة التزامه بالتعاون من أجل التنمية مع تونس في إطار برنامج يمتد على ثلاث سنوات وتجديد دعمه لتنميتها من خلال تخصيص مبلغ إجمالي قدره **200 مليون أورو**

اتفقا على ما يلي:

الفصل الأول

الموضوع

ترمي هذه المذكرة إلى:

- تحديد إطار التعاون من أجل التنمية بين الطرفين للفترة 2021-2023.
- التعريف بالتوجّهات الإستراتيجية ومجالات التعاون ذات الأولوية والأهداف المنشودة، بالإضافة إلى الموارد التي ستتم تعبئتها للغرض من قبل الطرف الإيطالي.
- برمجة المحاور التي سيتم في إطارها صياغة الأنشطة التي سيقع تنفيذها في إطار التعاون الثنائي أومتعدّد الأطراف بالنسبة للمبادرات التي يعهد تنفيذها للمنظمات الدولية.

الفصل الثاني

أهداف برنامج التعاون

1.2 تم تحديد برمجة 2021-2023 على أساس: أ) الخبرة المتراكمة للتعاون التونسي الايطالي على مرّ السنين والنتائج المحققة بموجب مذكرة التفاهم للتعاون من أجل التنمية للفترة 2017-2020، ب) أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتونس، ج) توجهات اللجنة العليا لمتابعة برنامج التعاون التونسي الايطالي للفترة 2017-2020 الّتي اجتمعت في روما في 26 جوان 2019 وفي تونس في 27 أكتوبر 2020، د) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

2.2 يهدف برنامج التعاون التونسي الايطالي إلى المساهمة في إنجاز استراتيجيات التنمية الرامية إلى الحدّ من الفقر وإحداث منوال مندمج ومتضامن للتنمية يحافظ على الرأسمال البشري والموارد

الطبيعية يقوم على مقاربة تمزج بين النجاعة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية وترتكز على إنتعاشة مستدامة بهدف إعداد المستقبل للأجيال القادمة.

3.2 لتحقيق هذه الأهداف، اتفق الطرفان على تركيز الأنشطة في السنوات الثلاث المقبلة (2021-2023) في المجالات التالية:

أ) دعم إنتعاشة إقتصادية مستدامة في تونس تشجع على خلق فرص العمل والتجديد لفائدة الشباب والمرأة المنحدرين من المناطق المصدرة للهجرة.

ب) دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل من خلال توفير إجابة متلائمة مع الحاجيات المتعلقة بالكفاءات المطلوبة في السوق.

ج) دعم المسار الديمقراطي في تونس.

الفصل الثالث

<u>الموارد المالية</u>

1.3 تبلغ قيمة الموارد المالية الموضوعة على ذمة الجانب التونسي من قبل الجانب الإيطالي للفترة 2021-2023 والتي تنظمها مذكرة التفاهم هذه **200 مليون أورو**، وهي موزعة كالتالي: 150 مليون أورو في شكل قروض دعم و50 مليون أورو في شكل هبات، والتي سيتم تخصيصها لانجاز برنامج التعاون كما هو مبين بالفصل 4 من هذه المذكرة.

2.3 مراعاة لأحكام القانون عدد 2014/125 للجمهورية الإيطالية، بالإمكان توفير موارد إضافية في شكل قروض دعم لفائدة الجانب التونسي عن طريق صندوق الودائع والقروض، المؤسسة المالية الايطالية للتعاون من أجل التنمية. وسيتم التفاوض على استعمال هذه الموارد بين الطرفين في إطار أهداف التعاون المحدّدة في هذه المذكرة.

3.3 في حال توفّر موارد إضافية متاحة، يقرّر الطرفان استعمالها بالتوافق بينهما و بناء على الأولويات المحدّدة في هذه المذكرة والأولويات الجديدة الّتي سيحدّدها الطرفين فيما بعد.

4.3 وفي حالة عدم إمكانية تخصيص الموارد المنصوص عليها في هذه المذكرة للقطاعات أو المشاريع المخصّصة لها، يتفق الطرفان على إعادة تخصيصها.

الفصل الرابع

هيكلة برنامج التعاون

1.4 في إطار دعم الإنتعاش الإقتصادي يتعهد الطرفان بما يلي:

أ) مواصلة دعم الإستثمار الخاص وأنشطة الشراكة القادرة على خلق مواطن الشغل وتنشيط النسيج الاقتصادي ومجابهة التحديات الظرفية التي تواجهها المؤسسات تبعا للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد - 19. وتحقيقا لهذه الغاية، تم الإتفاق على تجديد موارد خط التمويل المخصّص لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة **بمبلغ 55 مليون أورو في شكل قرض**، وذلك في إطار إعادة توجيه الموارد غير المخصّصة لمذكرة التفاهم للتعاون من أجل التنمية للفترة 2017-2020.

ب) تشجيع أنظمة الإنتاج والاستهلاك المستدامة عن طريق التصرف الرشيد للموارد الطبيعية والتنمية المتوازنة والنهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة. وفي هذا السياق، تمّ الإتفاق على وضع مبلغ في شكل قرض لتعزيز الاستثمارات الخاصة المرتكزة على النجاعة الطاقية ونشر الطاقات المتجددة. وذلك عبر تشجيع أشكال جديدة لأنشطة طاقية مولدة لمداخيل مستقلة ومحلية تستند إلى آليات مالية ملائمة لدعم أشكال جديدة من المؤسسات وبعث مشاريع شراكة لفائدة لشباب والمرأة. كما يمكن إيلاء اهتمام خاص لتطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تنهض بأنظمة الإنتاج والتصرّف في الطاقة. وتهدف الإجراءات التي سيتم تحديدها في هذا الإطار إلى الإسهام في الانتقال الطاقي والبيئي للنظام الإنتاج التونسي.

سيخصّص **مبلغ 53 مليون أورو** (50 مليون أورو في شكل قرض دعم و3 مليون أورو في شكل هبة) لانجاز أنشطة هذا المجال.

ت) تنمية القطاع الفلاحي والنهوض بالزراعة البيولوجية عبر إنشاء مناطق بيولوجية بهدف تحفيز النمو الاجتماعي – الاقتصادي المحلي خاصة في المناطق المصدرة للهجرة، بما يساهم في حماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي وحماية الإنتاج البيولوجي والحفاظ على قطاع الفلاحة وتثمين دوره متعدد الوظائف وتناغمه مع بقية قطاعات الاقتصاد المحلي.

النهوض بأشكال مبتكرة للتصرف المستدام للموارد المحلية من خلال مشاركة مشغلين يتداخلون على مختلف المستويات في القطاعات (الفلاحون، المواطنون، والمتعهدين السياحيين، منظمات المجتمع المدني، الإدارات العمومية) ومن خلال مواصلة دعم المبادرات في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمبادرات الرامية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير البحوث والابتكار وتحديث القطاع الفلاحي وتثمين المنتجات وتسويقها وتطوير سلاسل القيمة.

ث) مواصلة دعم تنفيذ مشروع "إحداث سوق لإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية بالوسط" في سيدي بوزيد نظراً للإمكانيات التنموية ذات الطابع الإجتماعي والإقتصادي لهذا المشروع على المستويين الجهوي والوطني وأهمية أنشطة هذا المركز مع بقية الأنشطة الأخرى المبرمجة في إطار هذه المذكرة.

بخصوص المشاريع والبرامج في المجال الفلاحي، يضع الطرف الإيطالي على ذمة الحكومة التونسية مبلغا بقيمة **62 مليون أورو** (45 مليون أورو في شكل قرض دعم و 17 مليون أورو في شكل هبة).

2.4 وفيما يتعلق بتعزيز أنظمة التربية والتعليم والتكوين ودعم الكفاءات ومرافقتها، سيعمل الطرفين على الإستجابة بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل وتحدياته الجديدة عبر :

أ) تطوير وتكوين الموظفين. ستساهم هذه الآلية في تحسين المهارات وفق الحاجيات الحقيقية للسوق وتعزيز التقارب بين نظام التعليم والتكوين العام والخاص وعالم الأعمال وتشجيع إعتماد مقاربة تكميلية لتخطيط العرض.

ب) تحسين وتكييف الهياكل الأساسية للتعليم والتكوين وتحسين نوعية البرامج البيداغوجية والتكوينية وتعزيز قدرات الفئات السكانية المستهدفة بما فيهم نساء الأعمال والمرآة الريفية.

وستساهم الإجراءات المتبعة في هذا الإطار في تنمية الكفاءات الفنية والإدارية على مختلف المستويات: مدارس جامعات، تكوين مهني بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ودعم البحوث الفنية والعلمية المحلية بهدف تشجيع تنفيذ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بين المؤسسات والنظام العمومي للتعليم والتكوين خصوصا في مجالي الطاقة المتجددة والفلاحة البيولوجية ومن خلال استهداف الشباب والمرآة من أصيلي المناطق المصدرة للهجرة.

وسيتم تخصيص مبلغا بقيمة **15 مليون أورو في شكل** هبة للأنشطة التي سيتم تحديدها في هذا المجال.

3.4 في إطار دعم المسار الديمقراطي في تونس، إتفق الجانبان على تخصيص مبلغ **1 مليون أورو في شكل هبة** لمواصلة الجهود المبذولة لتعزيز المسار الانتخابي من خلال أنشطة تهدف لتعزيز قدرات المؤسسات الانتخابية ودعم الإصلاحات وتحسين العملية الانتخابية (التحول الرقمي واعتماد مقاربة الجنس وتحسين إدارة المسار إلخ ...)

ولتنفيذ البرامج والمشاريع المرتكزة على مرافقة المسار الإنتخابي، يمكن للطرفين الإستعانة بكفاءات المنظمات الدولية وبالخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4.4 سيقع تخصيص مبلغا بقيمة **11 مليون أورو في شكل هبة** لتمويل مجموعة من المبادرات الهادفة لمعالجة الأسباب العميقة للهجرة من خلال مشاريع تنموية مندمجة تهدف إلى إستقرار السكان في مناطقهم الأصلية.

5.4 سيقع تخصيص مبلغا بقيمة **3 مليون أورو في شكل هبة** لتمويل أنشطة المساعدة الفنية التي سيتم تحديدها من قبل الطرفين عند صياغة مختلف البرامج والمبادرات. ويقع التصرف في هذا المبلغ من قبل الجانب الإيطالي.
وستُستخدم هذه الإعتمادات أيضا في أنشطة التقييم ومراجعة المشاريع والبرامج المعنية.

6.4 يتعهد الجانب الايطالي بأن يخصّص، من موارده الإعتمادات اللازمة لصياغة والتصرف في مجمل الأنشطة والمبادرات المشمولة بهذه المذكرة.

الفصل الخامس

آلية المتابعة

1.5 تواصل اللجنة العليا لمتابعة برنامج التعاون التونسي الايطالي المحدثة في إطار مذكرة التعاون من أجل التنمية للفترة 2017- 2020، الممضاة بروما يوم 09 فيفري 2017، السهر على استراتيجية وحسن تنفيذ برنامج هذه المذكرة ومتابعة تقدم إنجازه، إضافة إلى متابعة بقية البرامج والمشاريع في طور التنفيذ السابقة لمذكرة التفاهم هذه.
يمكن مراجعة تركيبة وعمل اللجنة العليا لمتابعة برنامج التعاون التونسي الايطالي المحدّدة في مذكرة التعاون من أجل التنمية للفترة 2017- 2020 بعد دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ.

2.5 تعقد اللجنة العليا للمتابعة اجتماعاتها مرتين في السنة (2) بالتناوب بين تونس وروما، أو في كل مناسبة يطلب أحد الجانبين انعقادها.

3.5 سيتفق الطرفان على إعتماد آليات المتابعة المستوحاة من مبادئ "التصرف القائم على النتائج" والتي سيتم وضعها للمشاريع والبرامج المختلفة المنصوص عليها في هذه المذكرة في أجل سنة واحدة من دخولها حيز التنفيذ.

الفصل السادس

أحكام ختامية

1.6 تدخل مذكرة التفاهم حيز النفاذ بداية من تاريخ تبادل آخر إشعار يعلم بموجبه كل من الطرفين الطرف الآخر باستكمال الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة.

2.6 يمكن تعديل هذه المذكرة بالتراضي أو بطلب من أحد الطرفين. وتدخل التعديلات المعتمدة حيز النفاذ وفق الأحكام المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

3.6 يتم تسوية كل خلاف في تأويل أو / و تنفيذ هذه المذكرة عبر التشاور والتفاوض المباشر بين الجانبين.

4.6 سيتم تنفيذ مذكرة التفاهم هذه والبرامج والمشاريع التي يتمّ صياغتها في إطارها في كنف الاحترام الكامل للتشريعات التونسية والإيطالية والقانون الدولي، ولالتزامات إيطاليا في إطار انتمائها للإتحاد الأوروبي.

5.6 حذفت الفقرة الثانية من الفصل الثالث لمذكرة التفاهم للتعاون من أجل التنمية للفترة 2017-2020 الممضاة بروما في 9 فيفري 2017.

وإثباتا لما تقدّم، وقّع المفوضان، المدّون أسمائهما فيما يلي، على مذكرة التفاهم.

حرّرت **بروما في 16 جوان 2021**، في نظيرين أصليين باللغات العربية والايطالية والفرنسية لهم نفس الحجية.

عن حكومة الجمهورية التونسية

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

عن حكومة الجمهورية الايطالية

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي